دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	متى يدون علم النفس السياسي ؟ : تساؤلات و محاور
المصدر:	المسلم المعاصر
الناشر:	جمعية المسلم المعاصر
المؤلف الرئيسي:	القريشي، علي
المجلد/العدد:	مج 29, ع 116
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	يونيه / ربيع الأول
الصفحات:	5 - 20
رقم MD:	184369
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	النمو النفسي السياسي، علم النفس السياسي، الأخلاق السياسية، التدوين، العلاقات الاجتماعية، التربية السياسية، إشباع الحاجات، الأحكام السلطانية، سيكولوجيه الحاكم، الصراع السياسي، التفاوض السياسي، النظريات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/184369

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

متى يُدوَّن علم النفس السياسي؟ تساؤلات ومحاور

أ. د. علي القريشي(*)

إنّ مشروعية التساؤل عن إمكانية تأسيس علم نفس سياسي تنبع من مسلمة أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي، وأن السياسة ترتبط في سلوكياتها المعلنة وغير المعلنة باستيطانات نفسية. وإذا كان علم النفس من بين العلوم الإنسانية التى سجلت تطورًا ملحوظًا غُطيت بموجبه - ومن خلال أفرعه المتعددة - معظم الجوانب النفسية للسلوك الإنساني، إلا أن الجانب السياسي ظل إلى حد ما بعيدًا عن البحث والتسجيل.

وإذا كان الاهتمام بهذا الفرع قد ظهر بالفعل في أمريكا منذ فترة ليست بالقصيرة، وأخذت بعض دراساته تؤثر في علم النفس في أوربا ، إلا أن الكثير من موضوعاته لم تتناولها بعد دراسات الباحثين(١) ، ناهيك عن تجنبه كمادة علمية في الجامعات، وبخاصة في الجامعات العربية، الأمر الذي يدعونا إلى إثارة الموضوع في أصوله الأساسية عبر طرح التساؤلات التالية:

- هل تمثل السياسة وممارساتها حاجة من الحاجات النفسية؟ وهل الوعي

(*) أستاذ بكلية التربية - سلطنة عمان.

(١) راجع: ناهد رمزي (دكتورة) : **الرأي العام وسيكولوجيا السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩١م، ص٦٤ ، وص٦٩، وص ٧٦ .

والوجدان السياسيان يخضعان لمراحل نمو متمايزة؟ وهل ثمة سيكولوجية خاصة لكل من الحاكم والمحكوم، وما أبعاد التباين ودلالات الاختلاف في أنماط وسمات كل منهما؟ ثم إلى أي مدى يمكننا التحدث عما يسمى بسيكولوجية الشعوب؟ وأخيرًا: هل يتضمن الصراع السياسي في بواعثه وتجلياته وأساليبه عناصر وتقنيات نفسية؟

إن البحث عن إجابات لهذه الأسئلة وما يمكن أن يتفرع عنها من أسئلة أخرى لجدير بأن يوفر لنا العناصر والمفردات الأساسية لبناء علم نفس سياسي سيكون لتدوينه أهمية بارزة على أكثر من صعيد.

المسألة الأولى: حاجات الإنسان إلى الإشباع النفسي السياسي:

إذا كانت حاجات «الأمن» و«الانتماء» و«الحرية والاستقلال» و«التقدير الاجتماعي» و«التعبير عن الذات» تمثل دوافعًا نفسية استقرت في علم النفس الحديث بحسب ما قرره «ماسلو»[٢] وغيره، فإنه يمكن القول بأن الحاجة إلى الإشباع السياسي يمكن تحسسها عبر تلك الحاجات نفسها، فحاجة القوة تبرز كأحد دوافع الأمن، والقوة تمثل في استبطانها مطلبًا لحفظ الذات أو التقدير، وإذا كان لمثل هذه الحاجة منحاها الطبيعي أو المشروع، فإن المبالغة في إشباعها يمكن أن يعكس «نرجسية» اعتبرها «إريك فروم» من دوافع السلوك السياسي، بل عدّها من الاضطرابات التي تلازم متعاطي السياسة، باعتبار أن السياسي يحتاج إلى شحناتها بشكل متواصل عن طريق مظاهر التعاطف الجماهيري مع شخصه، وقد تبلغ «النرجسية» حدودًا يتضخم خلالها تقدير «الأنا» بحيث لم يعد السياسي قادرًا على التسامح مع أي انتقاد يسبب له جروحًا نرجسية، وتلك هي المرحلة المرضية التي قد تأخذ أشكالاً «ذهانية» أو «هذائية» أو «عظامية» ، كما كان الحال عند هتلر وموسوليني وغيرهما[٢]، وفي الوقت نفسه يمكننا التحدث عن الممارسة السياسية بدافع الإشباع النفسي على النحو الذي يأخذ فيه الإشباع منحى طبيعيًّا ساعة لا يتجاوز حدوده الصحية ولا يتصادم مع

(1)Maslow, A.H: **Toward A psychology of Being**. N.Y Van Nostrand, 1962 .

(٢) محمد أحمد النابلسي (دكتور): حول علم النفس السياسي، شخصية الرئيس نيكسون، **الثقافة النفسية**، مركز الدراسات النفسية والنفسية ـ الجسدية، بيروت: مج٢ : ع٦، ١٩٩١ ، ص٨٥ ـ ٨٦ .

الموضوعية السياسية والمصالح والحقوق العامة.

وإذا كانت الحاجة إلى الانتماء أو نيل الحرية والاستقلال تدفع إلى ممارسة السياسة أو حيازة القوة، فإنه من الممكن أن تأخذ تلك الممارسة أو الحيازة مداخل وقنوات شرعية، وتعبر عن إشباعها على نحو منطقي وموضوعي، كما أنه من الممكن أن تجنح تلك الإشباعات نحو المبالغة، فتفرز بالتالي حالات من التعصب والاستعلاء تقود إلى ممارسات استبدادية أو تهميشية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ومن الجدير بالذكر أن الانتماء السياسي قد يحدث مرة في إطار من التزاوج والاتساق بين الإشباع النفسي والإقتناع الأيديولوجي، وفي أخرى لا تبدو خلاله الأيديولوجيا إلا مجرد قناع يخفي نزعة التسلق أو حب الظهور أو الشهرة أو طلب المجد، بدليل أن هذه الدوافع كثيرًا ما تطغى على النحو الذي يؤدي إلى التناقض الصارخ في ممارسات البعض مع ما يتبناه من منطلقات فكرية معينة، قال تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ (٢٠٤) وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ(٢٠٥)وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ (البقرة ٢٠٤ - ٢٠٦)، ناهيك عما يخفيه الانتماء أو الاندماج في الحياة السياسية في حالاته غير السوية من تعويض عن الإحساس بالعجز أو النقص أو الحرمان.

المسألة الثانية: مراحل النمو النفسي السياسي:

إن الفرد في مراحل مختلفة من حياته داخل أسرته ومدرسته ومجتمعه ومن خلال تجاربه المختلفة يمر بخبرات سياسية وغير سياسية يختزنها في الذاكرة والوجدان، وتسهم بالتالي في تحديد أفكاره أو اتجاهاته أو مواقفه السياسية. والخبرات السياسية المباشرة لها إسهامها الفعال في التحديد المذكور الذي قد يتدرج أو يتغير أو يتكيف حسب مراحل النمو المختلفة، وحسب عمليات «التنشئة السياسية» التي يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات والعواطف السياسية[1].

(١) راجع: إريك روى: مقدمه في دراسات السلوك والمؤسسات السياسية، ترجمة: عبد الهادي الجوهري (الدكتور) في : **دراسات في علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١١١.

إن التنشئة والخبرات التي تتم عبر مراحل الطفولة والمراهقة والنضج، وفي إطار الأسرة والمدرسة والجماعة المرجعية والمجتمع الكلي ستقوم بدور كبير في صياغة العقل والوجدان السياسيين، كما ستحدد الرؤى والاتجاهات وتنسج الأحلام والطموحات على نحو يرسم في النهاية البنيان السياسي الخاص للشخصية.

إلا أن ثمة تساؤل يُثار في هذا الصدد ويحتاج إلى إجابة هو: أيهما أكثر فاعلية في تحديد النمو أو التطور أو التكيف السياسي، المحدد النفسي الوجداني أم المحدد النفسي الإدراكي؟

كما أن ثمة ظاهرة لافتة هي: أن المقهور أو صاحب الفكر الثوري حين يمتلك الأمر ويعتلي سدة الحكم كثيرًا ما يتحول إلى متسلط يمارس القمع والفساد الذين كان يمارسهما المتسلط السابق وربما أكثر، وهي الظاهرة التي تثير التساؤل عن مدى انعكاس الأبعاد التاريخية والاجتماعية على النضج السياسي والتي قد تبرز الحديث عن «اللاشعور السياسي» الذي يمكن أن تشكله التراكمات التاريخية والاجتماعية في نفسية الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى ما يُثار حول ما إذا كانت ظاهرة التسلط المتبادل هي أحد عناصر بنية المجتمع المتخلف أم أنها مجرد آلية نفسية يمكن أن يتورط فيها الإنسان في أي زمان أو مكان ؟ ﴿كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى(٦)أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ (العلق : ٦ - ٧)

المسألة الثالثة: سيكولوجية الحاكم:

للتكوين النفسي لشخصية الحاكم دور كبير في تحديد نمط السلطة وكيفية ممارستها وصياغة ما يصدر عنها من قرارات، بخاصة في المجتمعات التي لا تحكمها المؤسسات والضوابط الدستورية، وبتقرير عام نقول أن شخصية الحاكم ملكًا كان أو رئيسًا، ديمقراطيًّا أو دكتاتوريًّا، فوضويًّا أو أتوقراطيًّا تنطوي علي طبيعة خاصة من الضروري اكتشافها وتحليلها وتحديد سماتها. فإذا كان «هارولد لا زويل» «Lasswell» قد كتب عن دور الشخصية في السياسة، وركز على الفرد كوحدة للتحليل، ثم ربط بين الثقافة والسياسة، وكشف كل من «فالفيرد» و«بارينو» عن تباين السلوك السياسي

(١) المرجع نفسه . ص ١٦ و ص ١٣٣ .

عند اختلاف الشخصيات ، وميزا بين نمطين منهما : «الثعالب» و«الأسود» على أساس من السمات النفسية والعقلية، فإن «روبرتو ميشيلز» قد أكد على أهمية السمات النفسية في سلوك من مارس السلطة وتعود عليها، ملاحظًا أن التنازل أو التخلي عنها هو من الصعوبة بمكان؛ لأن استلام السلطة وممارستها يحدث تحولاً في الشخصية، إذ يزداد الإيمان بالنفس، ويتضخم فيها الإحساس بالعظمة إلى الدرجة التى قد يصل فيها الأمر حد المطابقة بين الذات والنظام على نحو ما كان عند «لويس الرابع عشر» الذي قال قولته الشهيرة: «أنا الدولة والدولة أنا» وعلى غرار ما يفعله بعض المتسلطين اليوم.

إن معرفتنا بسيكولوجية الاستبدادي أو الطاغية أو الفوضوي من شأنها أن تمنحنا القدرة على التوقع واتخاذ الحيطة والحذر، أليس كثيرًا من المغامرات العسكرية والسياسية التي يشهدها مجالنا العربي والإسلامي مردها «الشعور بالعظمة» أو «العصاب» أو «مركبات النقص» أو اضطرابات التوازن العقلي التي يعاني منها البعض من الحكام والقادة؟

فلو كان ثمة تحليل نفسي مسبق لمثل هذه الشخصيات سواء قبل وصولهم إلى السلطة أو حين تبوئهم لمقاعدها لربما كان بالإمكان تجنب الكثير من المآسي والويلات التي تحملتها وتتحملها الشعوب.

إذن فالدراسة النفسية بما تمدنا به من أسس ومؤشرات ، قد تساعدنا على تشخيص مرضى النفوس، والحيلولة دون وصولهم إلى السلطة أو استئثارهم بها، إن كان لنا في ذلك خيار، وهذه هي إحدى المهام الإيجابية التي يمكن أن يؤديها العلم موضع التساؤل، وبخاصة أن السلوك السياسي بطبيعته المركبة، وبما ينطوي عليه من شحنة ضخمة من الانفعالات يجعل من منهجية الفهم على أساس المنطق المعتاد غير كافية، إن لم تكن مضللة، وبناء على ذلك لابد من الاستعانة بالتحليل النفسي كمدخل مناسب .

إن كتاب «لعبة الأمم» لـ «مايلز كوبلاند» يكشف عن خبرة أمريكية في مجال التعامل مع القيادات وفقًا لآلياتها النفسية ومنطقها السلطوي، كما أن

(١) محمد على محمد (الدكتور) : **أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ص ٥٧ .

للإنجليز خبرة أعمق في هذا المجال، وكذلك الإسرائيليون ، بل أعتقد أن هؤلاء أكثر براعة من غيرهم في هذا الجانب، ولا أستبعد أن تكون لديهم «تقارير سيكولوجية» وافية عن معظم حكام وقادة المنطقة وغيرهم، وقد قيل بأن عشية إعلان الرئيس السادات لمبادرته «السلمية» في عام ١٩٧٧م كان علماء النفس الإسرائيليون يعكفون في مخابرهم على تسجيل خطاب المبادرة كلمة كلمة ونغمة نغمة وإيحاء إيحاء، ويخضعونه للدراسة والتحليل .

إن الدراسة التحليلية والتشخيصية للأنماط المختلفة من شخصيات الحكام والقادة[١] وسلوكياتهم تشكل أحد العناصر المهمة في مباحث علم النفس السياسي .

وعمومًا يمكن القول بأن الشخصية القيادية كلما كانت خالية من الأمراض والعقد النفسية والعقلية وتمتعت بقدر طيب من الصحة النفسية كلما جاءت ممارساتها وقراراتها متسمة بالعقلانية والموضوعية . وهذه سمة تلازم - عادة - نمط الشخصية الديمقراطية كما يقرر أكثر الباحثين[٢] . إلا أن الملازمة المذكورة لا يمكن ضمان استمراريتها على الصعيد الفردي دون وجود عقيدة دينية سياسية راسخة وتربية مسبقة تجعل من الممارسة القيادية أداة للتعبير عن مسؤولية أداء الواجب والتقرب إلى الله تعالى .

المسألة الرابعة: سيكولوجية المحكوم:

إن الفرد في علاقاته بالسلطة لا يعدو أن يكون واحدًا من ثلاث : إما حاكم يزاولها، وإما محكوم يخضع - طائعًا أو مكرهًا - لأوامرها وتعاليمها، وإما معارض يتحين الفرص للانقضاض عليها. وهذه المواقف تفرض بطبيعتها أنماطًا مختلفة من المزاج والسلوك السياسي[٣] .

وابتداء يمكننا دراسة سيكولوجية المحكوم من خلال سيكولوجية الحاكم وأثره في التنشئة النفسية السياسية للأفراد. كما أن طبيعة العلاقة بين الطرفين تكشف عن العديد من الظواهر التي تتسم بالسلبية أو الإيجابية وذلك بحسب المناخ

(١) سبق لفرويد أن طبق تحليله النفسي على الصعيد السياسي في دراسته عن النبي موسى المعنونه «موسى والتوحيد» ، وكذلك فعل بعض تلامذته في أعمالهم التحليلية المتمركزة حول الشخصيات.

(٢) راجع مثلاً:

Jonathan L. Freedmam. J. Merrill Carlsmith David O. Sears: **Social psychology**. pratice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1974. p. 163 - 164 .

(٣) حامد ربيع (دكتور) : **مقدمة في العلوم السلوكية**، دمشق، دار الجيل، ط٢، ١٩٨١ ، ص ٧٥ .

السلطوي والمبادئ التي تحكم العلاقات.

إن ثمة معادلتين مترابطتين في هذا الخصوص هما :

أ ـ طبيعة المحكوم تنتج حاكمًا على غرارها «كيفما تكونوا يوّل عليكم» .

ب ـ طبيعة الحاكم تنتج محكومين على غرارها «الناس على دين ملوكهم».

وكثيرًا ما تثبت تجارب السياسة وعلاقاتها السلطوية هاتين الفرضيتين. ففي ظل الحكم الاستبدادي «يضطر الناس ـ كما يقول الكواكبي ـ إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل. وينتج من ذلك أن الاستبداد المشؤوم وهو يتولى بطبعه تربية الناس على هذه الخصال الملعونة»[1] . ويتفاقم الأمر في حالة استسلام المحكوم لواقع القهر وخفوت صوت الرفض للدرجة التي يتحول فيها المقهور إلى أحد مصادر إنتاج القهر، وللتربوي البرازيلي «باولو فرايري» تشخيص لحالة التداعي هذه نتلمسها في قوله : « إن المقهورين في مرحلة من مراحل حياتهم قد يحسون بشيء من التوافق مع قاهريهم، فلا يكادون يحسونهم خارج أنفسهم، ولا يعني ذلك أنهم لا يعرفون واقعهم الحقيقي، بل يعني أن تصوراتهم أُفعمت بحقيقة الاضطهاد الذي يعانونه كل يوم بدرجة جعلتهم لا يشعرون بضرورة النضال من أجل تغيير التناقض القائم بينهم وبين مضطهديهم»[2] . ثم يضيف: «إن المقهورين يعانون من إزدواجية انغرست في ضمائرهم، فعلى الرغم من أنهم يشعرون بأنهم من غير الحرية لا يستطيعون تحقيق وجودهم الذاتي، فإنهم في نفس الوقت يخشون الحرية ويزاوجون بين إحساسهم الخاص وإحساس القاهر المتمثل في ضمائرهم. وهكذا يحتدم الصراع بين أن يكونوا أنفسهم وأن يكونوا قاهريهم»[3] .

كما نبه «بيسوفسكي» من قبل ـ عند دراسته لتاريخ الطغيان ـ إلى ظاهرة أن المحكوم التابع حين يصير أداة يلجأ إلى التخفيف عن شعوره بالذنب من خلال الإشارة إلى تزاحم المستسلمين، حتى ليقول لنفسه ـ كحيلة دفاعية ـ «لست

(١) **عبد الرحمن الكواكبي: الأعمال الكاملة**، دراسة وتحقيق: محمد عمارة (دكتور) ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥ ، ص ١٢١ .

(٢) ، (٣) باولوفرايري: **تقليم المقهورين**، ترجمة وتقديم: يوسف نمر عوض (دكتور) ، بيروت، دار القلم، بدون تاريخ، ص ٢٩ وص ٢٠ ـ ٢١ .

وحدي الذي يفعل ذلك، فالكثير غيري يفعلون» . وكثيرًا ما يستغل الطغاة هذه الحالة النفسية لتحقيق مآربهم الإجرامية، بل يعملوا على تنميتها وتعقيدها بمختلف الأساليب . وهكذا تشيع الطاعة العمياء، ويسود الانصياع الخانع لسلطة فرضت نفسها بنفسها، وقد فسدت الضمائر، وفقد المرء أي قدرة على النقد أو الاستقلال[1] وصدق الله العظيم حين قال: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (الزخرف: ٥٤) .

ومع ما تقدم تجب الإشارة إلى ظاهرة أخرى يمكن حدوثها في هذا السياق هي أن المقهور حين يقابل عدوانية القاهر وتبخيسه «بمازوشية» برضوخ أو توافق أو إعجاب، فإنه في مرحلة أخرى قد يحاول الانتقام - كما يقول د. مصطفى حجازي - بأساليب خفية مثل: الكسل والتخريب أو بأساليب رمزية مثل النكات والتشنيعات، فيظهر بذلك سلوكية مزدوجة عجيبة[2] .

أما الأفراد من ذوي الحساسية، فيمكن متابعة حالات أخرى في سلوكهم مثل: «الاغتراب السياسي» الذي ينشأ نتيجة شعورهم بفقدان قيمتهم عند السلطة ، الأمر الذي يفقدهم باعث الحضور، وكذلك «اللامبالاة السياسية» التي تعبر عن ضعف الدوافع النفسية للاهتمام والمشاركة والتي قد تبرز عند الاعتقاد بأن السلطة وسياساتها تسير وفقًا لقواعد واتجاهات غير عادلة أو أنها تعمل لصالح آخرين[3] . أما «الشك السياسي» في أعمال الآخرين وأقوالهم و«فقدان الشعور بالحساسية السياسية» فهي الأخرى حالات تتجلى في السلوك السياسي للأفراد والجماعات في حالات عدم الرضا أو عند فقدان الثقة أو ضعف الولاء .

كما أنه من الجدير أن تدرس ضمن هذا البحث : المعطيات النفسية لنشأة الجماعات وظروف تكونها ، كالأقليات أو الجماعات المضطهدة أو المهمشة أو أحزاب الرفض المعارضة ، وما تعكسه تلك النشأة والظروف من آثار على صعيد السلوك السياسي .

(١) قارن: سول شيد لفجر: **التحليل النفسي والسلوك الجماعي**، ترجمة: سامي محمود على (دكتور)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨، ص ٨٦ - ٨٧ و ص ١١٠ .

(٢) مصطفى حجازي (دكتور) : **التخلف الاجتماعي ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ط ٦، ١٩٩٢، ص ٤١ .

(٣) عبد الهادي الجوهري، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧ .

ومن المفردات التي تستحق الدراسة ضمن هذا المبحث أيضًا سيكولوجية السجين السياسي، والحالات النفسية الشاذة كالخيانة والتجسس المضاد للمجتمع، في مقابل دراسة الحالات النفسية الإيجابية التي تظهر في سلوك المحكومين سواء من خلال علاقتهم بالسلطة أو عند ممارساتهم السياسية بوجه عام .

المسألة الخامسة: سيكولوجية الشخصية العامة:

نظرية الطابع القومي كأحد المداخل الرئيسية في التحليل السياسي لظاهرة السلطة وهي تدين بوجودها في الأصل إلى علم النفس التقليدي[1] فإنه يمكن إدراجها ضمن موضوعات علم النفس السياسي، وبخاصة أن أية مجموعة بشرية تحمل في تكوينها مجموعة من السمات والآليات النفسية السياسية التي قد تميزها عن غيرها من الجماعات .

كان أفلاطون يرى بأن الاعتداد والاتزان إزاء ظاهرة السلطة لدى الإغريقي مردهما قوة انتماء الإغريقي إلى مجتمعه، فيما يرى البعض بأن احترام المصري للسلطة نابع من سمة نفسية عامة في شخصيته القومية[2] ربما نشأت بحكم طبيعة المكان ونموذج الممارسة السلطوية التي عاش في ظلها على مدى القرون. أما اليهودي فهو بتكوينه يملك ولاء عميقًا ليهوديته أيًا كان الموقع الذي يحتله في وطنه. فالولاء الحقيقي يظل لجماعته الدينية ـ القومية، ولهذا لا غرابة أن نجد عالمًا كبيرًا كفرويد يفخر بيهوديته على الرغم من عدم إيمانه بالدين على الصعيد المُعلن، بل لا يسعه التخلي عن انتمائه لجمعية «Brith Bani» الصهيونية حتى ساعة وفاته، فـ « الصهيونية ـ على أية حال ـ كانت تثير لديه مشاعر إيجابية»[3] .

ألا يدل هذا على أن الإطار النفسي العام لأية جماعة قومية أو دينية ينعكس بدرجة أو أخرى على سلوك أفرادها السياسي؟

لقد كتب «دوركايم» عن «العقل الجماعي»[4] بما يعنيه من نسق من التصورات والمشاعر والذكريات

(١) ، (٢) حامد ربيع، مرجع سابق، ص ١٥٠ و ص ١٥٩ .

(٣) انظر: منى فياض (دكتورة) : الدين والعلم في الحضارة الغربية، نموذجان من مدرسة التحليل النفسي، فرويد ويونج، **منبر الحوار**، العدد (١٢)، السنة (٣) ، بيروت: دار الكوثر، ص ٤٧ .

(٤) مع ملاحظة أن دوركايم قد فصل بين العقل الجماعي والعقل الفردي، وأعطى التصورات الجمعية إطارها غير السيكولوجي.

- راجع : Durkheim E.:**Individual and Collective Representians**. London: Sociology and philosophy. 1958. p. 24 .

والأمزجة المتشابهة التي تنعكس على سلوك الأفراد في مختلف الجوانب، كما تحدث «ماكس فيبر» عن العلاقة بين التكوين البروتستانتي والاتجاه نحو القيم الاقتصادية الرأسمالية التي تقود بالضرورة إلى القيم السياسية الرأسمالية، غير أن الدراسة العلمية لسيكولوجية الشعوب - أو الروح العامة للأمة بتعبير «مونتسيكو» كانت أحد مصادر تحليل الجماعات في الفقه الألماني، وخير من عبر عن ذلك مدرسة نفسية الشعوب التي بدأت[1] على يد العالم «هردر» ثم تطورت بفضل «فونديت» الذي قام بأبحاث ميدانية أسفرت عن عشرة مجلدات تحت اسم «علم نفسية الشعوب» استطاع من خلالها أن يضع الأصول الواضحة للعلاقة بين النفسية الفردية والظاهرة السياسية من جهة ديناميات الجماعة، حيث كانت هذه الدراسات بمثابة المقدمة الحقيقية لعلم النفس السياسي - كما يقول د. حامد ربيع[2] .

وعلى الرغم من أن الاتجاهات الجديدة داخل الأوساط العلمية الغربية لم تعد تميل إلى تبني نظرية الطابع القومي التي تتحدث عن وجود سمات سيكولوجية عامة لكل أمة، فإننا قد لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن لكل جماعة أو أمة مدركاتها وميتافيزيقيتها وشعورها الجمعي الذي يؤسس لها فعلاً سمات سيكولوجية عامة، وإن دراسة تلكم السمات من شأنها أن تقدم مؤشرات هامة تفيد في تكوين النظرة السياسية العامة نحو كل قومية أو جماعة[3]، كما تساعد على اختيار المداخل والأساليب المناسبة للتفاهم والتعاون والتعامل السياسي مع مراعاة إمكانية التغير الذي قد تتعرض له سيكولوجية الشعوب والجماعات، فضلاً عن خصوصيات الشخصية الفردية التي لا يمكن إغفالها .

(١) يبدو أن البدايات في دراسة سيكولوجية الشعوب تعود إلى الأنثروبولوجي «لازارس» «Lazarus» ومعه العالم اللغوي «ستينتال» «Steinthal» منذ عام ١٨٦٠م .
- راجع : قباري محمد إسماعيل (دكتور) : **علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث**، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ط٢، ١٩٩٢، ص ٣١٠ .

(٢) حامد ربيع، مرجع سابق، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) حاول د. محمد عابد الجابري تطبيق مقولة «اللاشعور السياسي» في تحليله للنفسية السياسية العربية، واعتبر أن «المكبوتات» العشائرية والطائفية تعود متخفية أو متكشفة عبر الصراعات السياسية الراهنة. (**العقل السياسي العربي**، بيروت، ١٩٩٠ ، ص ٤٦) .

المسألة السادسة: سيكولوجية الصراع السياسي:

السياسة في أبرز معانيها هي امتلاك القوة وإدارتها، أو السعى لامتلاك القوة وإدارتها، وما بين من يملك ومن لا يملك لابد أن يحدث الاختلاف والتعارض والتنافس وبالتالي الصراع[1] سواء في مستواه القولي أو الفعلي، الفردي أو الجماعي، الداخلي أو الخارجي . والصراع بطبيعته ينطوى على شحنات عاطفية ويفرض ألوانًا من التعصب والعنف، قد يبلغ أحيانًا حدودًا مرضية، ويثير مشاكل لا حصر لها[2] . لهذا يمكن القول بأن الصراع السياسي بين المحكومين والحكام، أو بين الجماعات السياسية المختلفة في المجتمع الواحد، أو بين الحكومات أو الشعوب المتعددة، هو بحاجة إلى الدراسة والتحليل سواء في بواعثه النفسية أو في تجلياته السلوكية أو في أدواته المستخدمة .

ومن الجدير بالتنويه أن كثيرًا من الصراعات ذات الطابع العام مبعثها دوافع ذاتية، يقول «لازويل» : «إن الصراعات الذاتية الداخلية تنقل أو تزاح نحو القضايا العامة، بحيث تصبح هموم الفرد هي هموم الشعب، وبمعنى آخر فإن الصراعات النفسية الداخلية تتظاهر على شكل صراعات لأجل المصالح العامة، وأن الأفراد يندفعون إلى الحياة السياسية تحت وطأة أعصابهم»[3] بل أن «الحاجة التعويضية للسلطة» قد تعد عاملاً من عوامل النجاح في المجال السياسي[4] ، ولقد استطاع علم النفس المعاصر، وبصفة خاصة «المدرسة السلوكية» أن تبرز لنا نماذج الظاهرة القيادية وتطبيقاتها من مفهوم إدارة الصراع[5] .

كما أنه من الملاحظ أن الصراع قد يتجلى في الاتجاهات النفسية المتطرفة كالتعصب والعنف والممارسات القهرية التي قد ترتدي أحيانًا أزياء القانون أو الشريعة أو مسوغات الدين أو دعاوى المصالح العامة، في حين لا تعدو أن تكون - في الأعم الأغلب - مجرد انعكاسات

(١) في تحديد مفهوم الصراع بالمعنى العام انظر:

Donthellriegel and Jogn W. Slocum. Jr: **Orgniationnal Behavior**. West. publishing Co. 1979, p. 503.

(٢) حامد ربيع ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٣) و (٤) محمد أحمد النابلسي: **حول علم النفس السياسي**، مرجع سابق ص ٨٥ .

(٥) حامد ربيع: **الحرب النفسية في الوطن العربي**، بغداد: دار واسط ، ١٩٨٩ ص ٣١٤ .

لحالات من الأنانية والحرص على القوة والاستئثار السلطوي أو الحفاظ على المصالح أو المزايا أو التعبير عن الجموح أو الانغلاق أو التصلب أو رفض الآخرين أو النزوع نحو السادية، بعيدًا عن أية موضوعية سياسية أو غايات ـ أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية ـ نبيلة . وهذه النفسية لا تبرز في ظل حالات الصراع على صعيد الأفراد فحسب، بل تتجلى أيضًا في خضم الصراع بين الجماعات والشعوب .

فإذا ما اعتبرنا الاستعمار محاولة لهيمنة قوة أو حضارة على أخرى، فإن دراستنا للظاهرة الاستعمارية ستبين لنا أن ثمة مطويات نفسية ـ عدا الدوافع النفعية ـ تتحكم في إدارة القوة وممارستها، فبخصوص الاستعمار الأوربي تبرز «النزعة المركزية» «Euro - Centrism» التي ترسخت في الذهن الأوربي كأحد الموجهات النفسية للصراع، والتي انعكست بوضوح على رؤيته العامة التي شكلها نحو الآخرين وفي أساليب تعامله معهم .

وإذا ما أردنا ذكر بعض من درس الاستعمار من منظور سيكولوجي نذكر «دى سوسير» في كتابه «سيكولوجية الاستعمار»[1] والطبيب النفسي «فرانتز فانون» في كتابه «معذبو الأرض»[2] كما نشير إلى «مود مانوني» ـ من مدرسة فرويد ـ الذي قدم عملاً بعنوان «سيكولوجية الاستعمار» وعلق عليه المفكر الجزائري مالك بن نبي ملامسًا بدوره « سيكولوجية الاستعمار» وسيكولوجية المستعمر حتى صك بشأن الثاني مفهوم «القابلية للاستعمار» كحالة نفسية تصيب أبناء الشعوب المستعمرة[3] .

إن الصراع السياسي إذا كان ينطوي على بواعث وآليات نفسية، فإن أدواته المستخدمة تنطوي هي الأخرى على تقنيات نفسية، وهذا ما نلاحظه في أنشطة الدعاية والحرب النفسية ومخاطبة

(١) راجع: جيرار لكلرك: **الإنثروبولوجيا والإستعمار**، ترجمه جورج كتورة (دكتور)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٠ ، ص ٤٢ .

(٢) راجع: فرانز فانون: **معذبو الأرض**، ترجمة د. سامي الدروبي ود. جمال الأتاسي، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١م، ص٤.

(٣) راجع كتابات ابن نبي: **في مهب المعركة**، ط٢ ، مكتبة المتنبي ودار الفكر، ١٩٧٢م **وفكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ**، ط٢، القاهرة، ١٩٧١م، **ووجهة العالم الإسلامي**، ترجمة عبد الصبور شاهين، **والصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠م .

الرأي العام، باعتبارها أدوات للتأثير النفسي والعاطفي والفكري تستهدف تدعيم القوة وكسب الصراع.

فالدعاية في حد ذاتها عملية نفسية تقوم على أساس السعي لتغيير الرأي أو السلوك أو تعديلهما استنادًا إلى الكذب أو خلق نوع من الإثارة النفسية وإخضاع المُستهدف إلى عملية تشويه من حيث الوقائع أو من حيث منطق الحقيقة، كما تعتبر «عملية غسيل المخ» «brain washing» مرحلة متقدمة من العمل الدعائي باعتبارها لا تقتصر على تشويه المنطق، وإنما ترتفع إلى التلاعب في عناصر الشخصية الفردية، على النحو الذي يحطم مقوماتها لتصبح بالتالي أداة طيعة في يد المروض[1] .

إن الحروب النفسية[2] تستخدم الدعاية وغسيل المخ، فضلاً عن الإعلام كمرتكزات لها في الصراع السياسي، وتعتبر الإشاعة أحد الأوراق التي توظفها في هذه الحرب بهدف إضعاف إيمان الخصم بعقيدته السياسية، وتمزيق وحدته الإنسانية . فالحرب النفسية برغم أنها ظاهرة جماعية إلا أنها تسعى إلى تغيير سلوك الفرد وتحطيم تكامله الشخصي وإحلال الحالة المرضية محل الحالة الصحية[3].

أما الرأى العام فبصفته أحد عناصر السلوك السياسي على مستوى الفرد، وأحد مصادر القوة المحركة للوجود السياسي على مستوى الجماعة، فإنه يخضع لتقنيات نفسية تسهم في تكوينه أو توجيهه أو تغييره، لهذا هو من المفردات التي يمكن معالجتها في إطار سيكولوجية الصراع السياسي .

لقد «سبقت مدرسة علم النفس السلوكية في الولايات المتحدة غيرها من المدارس في تبنيها لوجهه نظر هندسة السلوك، حيث يتردد لدى ممثليها تعبير «تشكيل السلوك» إلى حد مبالغ فيه، حتى أن بعضهم عزا سياسة «كيسنجر» في معالجة الأزمات الدولية، بخاصة نتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م استنادًا إلى منطلقات هذا المبدأ الاتصالي -

(١) حامد ربيع: **مقدمة في العلوم السلوكية**، مرجع سابق، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٢) الأصول الفكرية لنظرية الحرب النفسية الحديثة يجدها في مؤلف العالم الألماني «بلاو» رئيس المعمل النفسي في الحرب الألمانية خلال الحكم النازي والمعنون «**Bropaganda Als Waffe**» وقد وضعه خصيصًا لخدمة القيادة الألمانية العليا.

(٣) حامد ربيع، المرجع السابق، ص ٢٨٤ .

تشكيل السلوك - الذي يقتضي الأخذ بمبدأ الخطوات الصغيرة والخطوة خطوة، ويعتمد على تقديم التدعيم أو التعزيز «Reinforcer» الذي يمكن تعريفه بأنه: عملية مكافأة الاستجابات التي تقترب من استجابة نهائية مرغوب بها، وربما أندرجت بعض التصريحات أو الأفعال التي تبدر من المسئولين الأمريكان في الأزمات ضمن خانة التدعيم التي تصور هذا الزعيم أو ذاك في صورة البطل الذي تقوده تصورات وتهويمات وسائل الإعلام الأمريكية إلى سلوك معاد في الظاهر للولايات المتحدة، ولكنه في الباطن ينساق خطوة خطوة نحو مآرب مرغوبة ..»[1] الأمر الذي يؤكد أن السياسة يمكن أن تستخدم مختلف أساليب المكر النفسي وتقنيات الخديعة والإيحاءات المضللة من أجل كسب صراعاتها على مختلف الجبهات.

إن المعرفة النفسية من شأنها أن تزود صاحب القرار السياسي بما يحتاجه من بيانات موضوعية تتعلق باتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي الراهنة أو المتوقعة على النحو الذي يضمن للقرار أكبر قدر ممكن من التقبل والتأثير . وكذلك تزويد «المفاوض» بما يلزمه من معلومات عن فنيات التفاوض وسيكولوجية وسمات الطرف الآخر التي تؤثر في أسلوبه التفاوضي واتجاهات الجماعات الضاغطة حيال الموضوع محل التفاوض .. كما تلعب المعرفة النفسية دورها الحساس في مجال إدارة الأزمات الدولية حيث تتيح لصاحب القرار المعلومات التي تتعلق بسيكولوجية الخصم أو الأطراف الأخرى أو رؤية الجماهير من الداخل أو الخارج لطبيعة الأزمة وتوقعاتهم لمسارها بما يسهم في النتيجة بترشيد قرارات إدارتها[2] .

ولا شك أن تنظيم المعرفة وتبويب السنن والقوانين المرتبطة بها في إطار علم نفس سياسي ضرورة علمية وعملية، بخاصة في إطار مجالنا العربي والإسلامي الذي ما فتئ يعيش حالات التأزم والصراع .

(١) أعد «ستاجنر» «Stagner» في العام ١٩٣٦م مقياسًا لتحديد السمات الشخصية التسلطية من خلال تحليل محتوى الكتابات الفاشستية الإيطالية والنازية الألمانية، كما أعد «راي» «Rey» في عام ١٩٧١م مقياس الإتجاه نحو السلطة، إضافة إلى مقاييس أخرى أعدت لتحديد حالات التعصب والتمركز العرقي .
راجع : محمد شحاته ربيع (دكتور) : قياس الشخصية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م، ص ١٨٣ - ١٨٩.

(٢) راجع: قدري حفني (دكتور): علم النفس السياسي والصراع الدولي، **الثقافة النفسية**، بيروت: مج٩: ع٣٥ (١٩٩٨م) .

عود على بدء:

إذا كانت هذه الموضوعات الخطيرة في متناول علماء النفس ، وقد عولج بعضها بالفعل، وأشير إلى بعضها الآخر في كتاباتهم وكتابات غيرهم، فلماذا لم تُدرس في إطار علم نفس سياسي حتى الآن؟

صحيح أن ثمة اهتمامات انصبت على هذه الموضوعات، فسجل الكواكبي «طبائع الاستبداد» وعالج «غراهام دالاس» «الطبيعة البشرية في مجال السياسة» في عام ١٩٢١م ، وفعل ذلك أيضًا «Walter Bagehat» في «الطبيعة والسياسة» ، وكتب حديثًا د. محمد شعلان في «الطب النفسي والسياسة» ، كما كتب طارق محمد عبد الوهاب «سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية» .ولكن مثل هذه الكتابات ما زالت محدودة، وإذا قلنا بأن هناك بعض المختبرات تجري أبحاثًا تتصل ببعض الموضوعات المذكورة، وأن بعض العلماء قد وضع مقاييس نفسية لتحديد الاتجاهات السياسية[1] ، وأن ثمة «جمعية دولية لعلم النفس السياسي» تستقطب بضعة مئات من المعنيين ولها مجلة فصلية، غير أن أكثر أعمال الباحثين على هذا الصعيد ظلت غير معروفة .

وإذا كانت الأقسام العلمية التابعة لأجهزة الأمن والمخابرات في الدول الكبرى وغير الكبرى تضم علماء نفس وأطباء نفسيين، إلا أن أغلب أبحاث هؤلاء ونتائجهم بقيت محاطة بالسرية، فهل ان موضوعات هذا العلم الحساسة وبعض معالجاته الكاشفة عن سيكولوجية القيادات وممارسات القهر وتقنيات السيطرة وفن الصراع ولعبة الأمم هي التي تجعل منه «علمًا سريًّا» لا يحسن الاطلاع عليه خارج نطاق تلكم الأجهزة؟ ! .

أيًا ما كان الأمر فإن مهمة تحرير هذا العلم وعرض حقائقه وقوانينه المطلقة أو النسبية، وبالتالي تدوينه، تظل مسؤولية العلماء الذين تهمهم الحقيقة، ويشغلهم أمر حماية الإنسان وتكريس حقوقه في المعرفة والوعي والاختيار الحر، بل إن تنمية السلوك «المضاد للاحتيال» «Counter bloff» كما يقول د. محمد أحمد النابلسي[2] ـ والتأكيد على احترام اللاوعي الجماعي للجمهور،

(١) إسماعيل الملحم: وسائل الاتصال الحديثة ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية، **الوحدة**، الرباط: س٥ : ع٤٥، المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٩م ـ ١٤٠٩هـ ، ص ١٢٣ .

(٢) محمد أحمد النابلسي، **حول علم النفس السياسي**، مرجع سابق، ص ٨٤ .

والعمل على تطويره باتجاه صيانة الكرامة وحفظ الحقوق وبالتالي أنسنة العمل السياسي، لمن المهام المرجوة من التدوين المذكور . ناهيك عن الأولويات التي ينبغي الاهتمام بها ضمن هذا العلم والتي تفرضها الظواهر والمشكلات التى تتصل بالسياسة والعمل السياسي وعلاقاته وصراعاته في إطارنا العربي والإسلامي الراهن .